الأمم المتحدة S/2015/535

مجلس الأمن

Distr.: General
15 July 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأنني أحلت رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر المرفق) إلى الأمين العام من وزير النقل في اليمن بشأن موافقة حكومة جمهورية اليمن على مشروع آلية الأمم المتحدة لرصد النقل البحري التجاري في اليمن.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خالد اليماني
السفير
الممثل الدائم

220715 210715 15-12033 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تسلمت الحكومة اليمنية من السيد عمر داؤودي نسخة من ”مشروع آلية مراقبة السفن التجارية“ والذي أتى نتيجة للمناقشات التي تمت بيننا حول الحاجة والإمكانية إلى أن تلعب الأمم المتحدة دور أساسي في مراقبة السفن التجارية التي تلبي أكثر من ٩٠ في المائة من احتياجات المواطنين، والمشروع المقدم من قبل الأمم المتحدة يشمل جزأين بمهام مختلفة من حيث طبيعتها والجهات المعنية بها:

الجزء الأول – وتتمثل مهامه في: (جمع البيانات والمعلومات والتدقيق والتفتيش على البضائع في بلد المنشأ)، والحكومة اليمنية توافق على جميع المهام الواردة في هذا الجزء من المشروع، وعلى أن توكل إلى مركز التدقيق التابع للأمم المتحدة، والتعديل الذي تطرحه الحكومة اليمنية على هذا الجزء يتمثل في أن: (يتم إنشاء المركز وإدارة أعماله بشراكة من ثلاثة أطراف هي: الأمم المتحدة والحكومة اليمنية والتحالف العربي).

الجزء الثاني – وتتمثل مهامه في: (المراقبة والتفتيش على السفن التجارية) من وإلى اليمن وهي، مهام أوكلها قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥)، في فقرته ١٥ للدول المجاورة لليمن، وذلك بـ: ”القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منه ...“ وإلى جانب تفويض الدول المجاورة بموجب قرار مجلس الأمن، قامت السلطة اليمنية بتفويض قوى التحالف للقيام بفرض حظر جوي وبحري وبري وتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ويشمل ذلك، الرقابة والتفتيش على السفن الداخلة والخارجة من الموانئ اليمنية ولدى التحالف العربي القدرة الكاملة لتحقيق هذه المهام من خلال السفن وفرق التفتيش التي لديه والعاملة في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وبالتالي، ليس ثمة جدوى من تعديل الوضع القانوني للصلاحيات الممنوحة لدول التحالف العربي الواردة في الجزء الثاني.

وبناءً على ما تقدم، فإننا نود إعلامكم بموافقة الحكومة اليمنية على المشروع وعلى أن تستوعب التعديلات المقترحة عليه المذكورة أعلاه وعلى أن تعطي مهام الجزء الأول بالكامل للمركز وتكون مهام الجزء الثاني المتمثلة في الرقابة والتفتيش على السفن من صلاحيات قوى التحالف العربي، وإيجاد آلية تنسيق بين المركز وعمليات قوى التحالف.

نرجو مشكورا مخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن برد الحكومة اليمنية الإيجابي على المشروع.

(توقيع) بدر محمد باسلمه
وزير النقل